نحو نهج شامل للحماية الاجتماعية في مصر

(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)

الجزائر 20-21 أكتوبر 2021

دكتور/ ميرفت صابرين- مساعد وزير التضامن الاجتماعي لشبكات الحماية والأمان الاجتماعي

مقدمة

انتهجت مصر في السنوات الأخيرة سياسات توسيعية للحماية الاجتماعية قائمة علي مفهوم الحماية أداة لتعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

تستهدف برامج الحماية الاجتماعية في مصر محاربة الفقر متعدد الأبعاد وتحقيق جودة الحياة للمواطن المصري من خلال مد شبكات الأمان الاجتماعي، وشمول نظام التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، إلي جانب التمكين الاقتصادي للفئات الأولي بالرعاية.

الحماية الاجتماعية:
جزء لا يتجزأ من الدستور المصري ومن استراتيجية التنمية المستدامة ” رؤية مصر 2030“

المادة 17 من دستور جمهورية مصر العربية 2014 :

....ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل، والشيخوخة والبطالة.....

تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المسار

توزيع القوي العاملة وفقا للجهات المختلفة عام 2021

البيان	وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (العدد بالمليون)	وفقا لقواعد بيانات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (العدد بالمليون)
إجمالي القوي العاملة	29.3	13.8
إجمالي العاملة داخل المنشآت	%55.5	%83.3
إجمالي العمالة خارج المنشآت بشكل غير رسمي	%44.5	%16.7
نسبة التغطية التأمينية لإجمالي القوي العاملة		%47

المصدر: بحث القوى العاملة أغسطس 2021، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بجمهورية مصر العربية.

مظلة برامج الحماية الاجتماعية الحالية فى مصر

برامج الدعم النقدى والعيني وخدمات التعليم والسكن

- برنامج تكافل وكرامة
- مساعدات الطوارئ والإغاثة
- المساعدات الاجتماعية والعينية.
- دعم التعليم: لا أمية مع تكافل/ مشروطية التعليم، والمدارس المجتمعية
- الدعم التمويني.
- الإسكان الاجتماعي.

برامج الحماية الصحية

- نظام للتأمين الصحي العام ويغطي 35%من السكان.
- نظام التأمين الصحي الشامل بدأ تطبيقه عام 2019 تدريجيا ليغطي جميع السكان بحلول 2032، ويغطي حاليا نحو 2 % فقط من السكان(5 محافظات).
- برامج الرعاية الطبية لغير القادرين(6.9%).

برامج التمكين الاقتصادى

- المبادرة الرئاسية حياة كريمة
- برنامج فرصة
- برنامج مستورة
- دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر
- مبادرات التمكين لصغار الحرفيين (الصيادين ومنتجي السجاد والكليم اليدوي).

التغطية التأمينية

يغطي نظام التأمينات الاجتماعية جميع فئات القوي العاملة:

- عمال الخدمة المدنية
- القطاع الخاص
- العاملين لدي انفسهم
- العمالة غير المنتظمة (القطاع غير الرسمي)

ويغطي النظام مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة مقابل معدل اشتراك 21% من الاجر التأميني.

الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية شرط استحقاق درجة الفقر

- الأطفال تحت 6 سنوات وبصفة خاصة من هم دون العامين.
- الأطفال من 6-18 سنة الملتحقين بالدراسة وبصفة خاصة الأيتام.
- الأسر المصنفة تحت خط الفقر ومحدودة الدخل مع أولوية من لديهم أطفال.
- النساء معيلات الأسر مثل المطلقات والأرامل والمهجورات ومن هن فوق 50 سنة وليس لديهن عائل.
- الأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على العمل.
- المواطنين ضحايا النكبات والكوارث.
- صغار المزارعين والصيادين والعمالة غير المنتظمة المتعثرة اقتصاديًا.
- المواطنين عند سن 65 عاما فأكثر الذين يحصلون علي الحد الأدنى للمعاشات.

اتجاهات الإنفاق على الحماية الاجتماعية

في السنوات الأخيرة، حققت مصر إصلاحًا كبيرًا في منظومة دعم الطاقة. تم توجيه جزء بسيط للغاية من تلك الوفورات التي تحققت إلى الإنفاق الاجتماعي، ولكن انخفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية ليصل إلى متوسط 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020/2021 .

توزيع الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية

- تحصل **برامج المساعدات الاجتماعية الرئيسية** *(الغذاء والتحويلات النقدية والإسكان الاجتماعي والتغذية المدرسية)* على ٢,١% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إلى جانب الإنفاق المرتفع على دعم السلع الغذائية والإسكان الاجتماعي، لا تزال **المساهمات في نظام التأمينات الاجتماعية** كبيرة.

في عام ٢٠٢٠، أنفقت مصر ٤.8% من الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الحماية الاجتماعية بوجه عام، شاملاً دعم الوقود

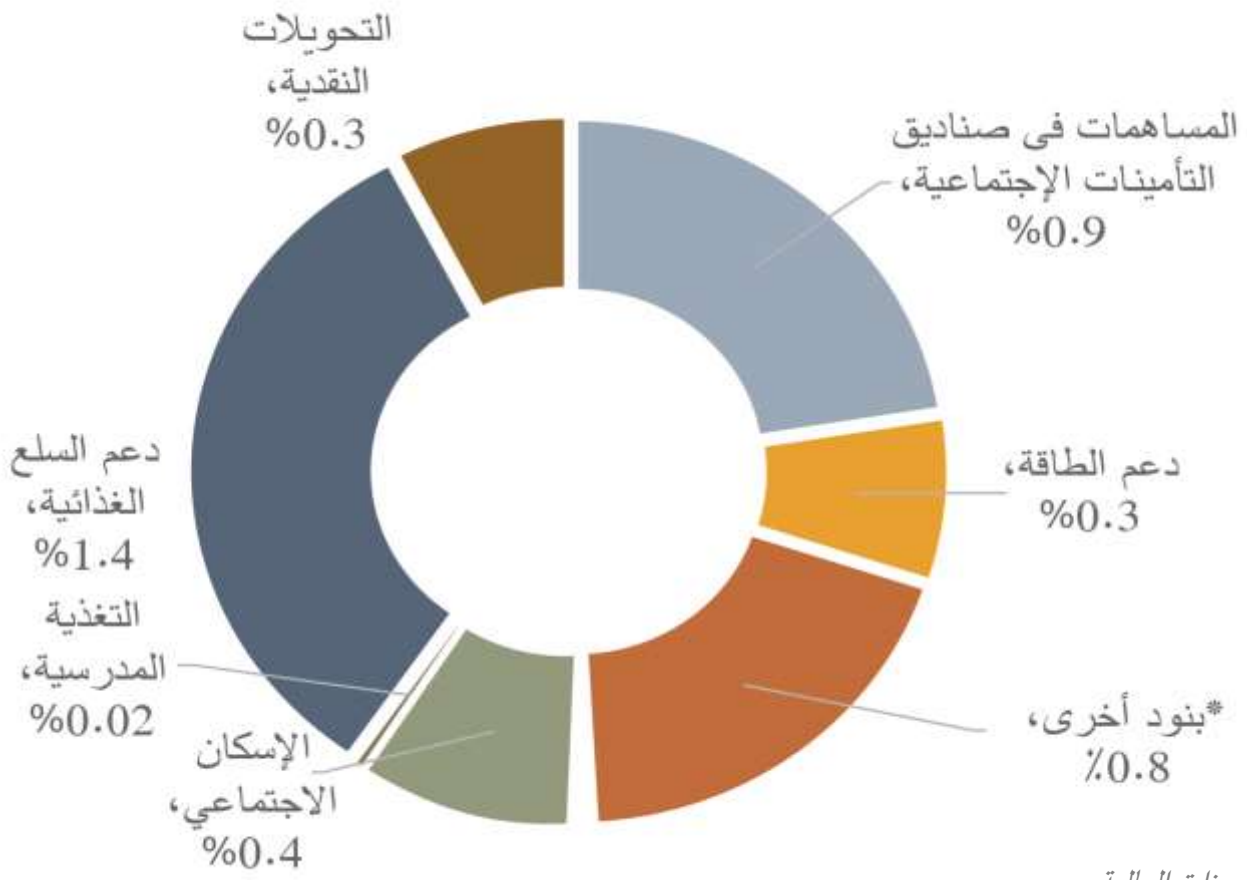

المصدر: بيانات وزارة المالية

مازالت هناك فجوات كبيرة في تغطية الفقراء في مصر

- يغطي دعم المواد الغذائية معظم الأقاليم بشكل كبير.
- أما تغطية برنامجي تكافل وكرامة فهي مرتبطة بمعدلات الفقر لأنها تستند إلى استهداف الفقر والاستهداف الجغرافي.
- في جميع المناطق الجغرافية، تعتبر تغطية تكافل وكرامة والتغذية المدرسية أقل بكثير من معدل الفقر؛ وتظهر أكبر الفجوات في المناطق الحضرية.

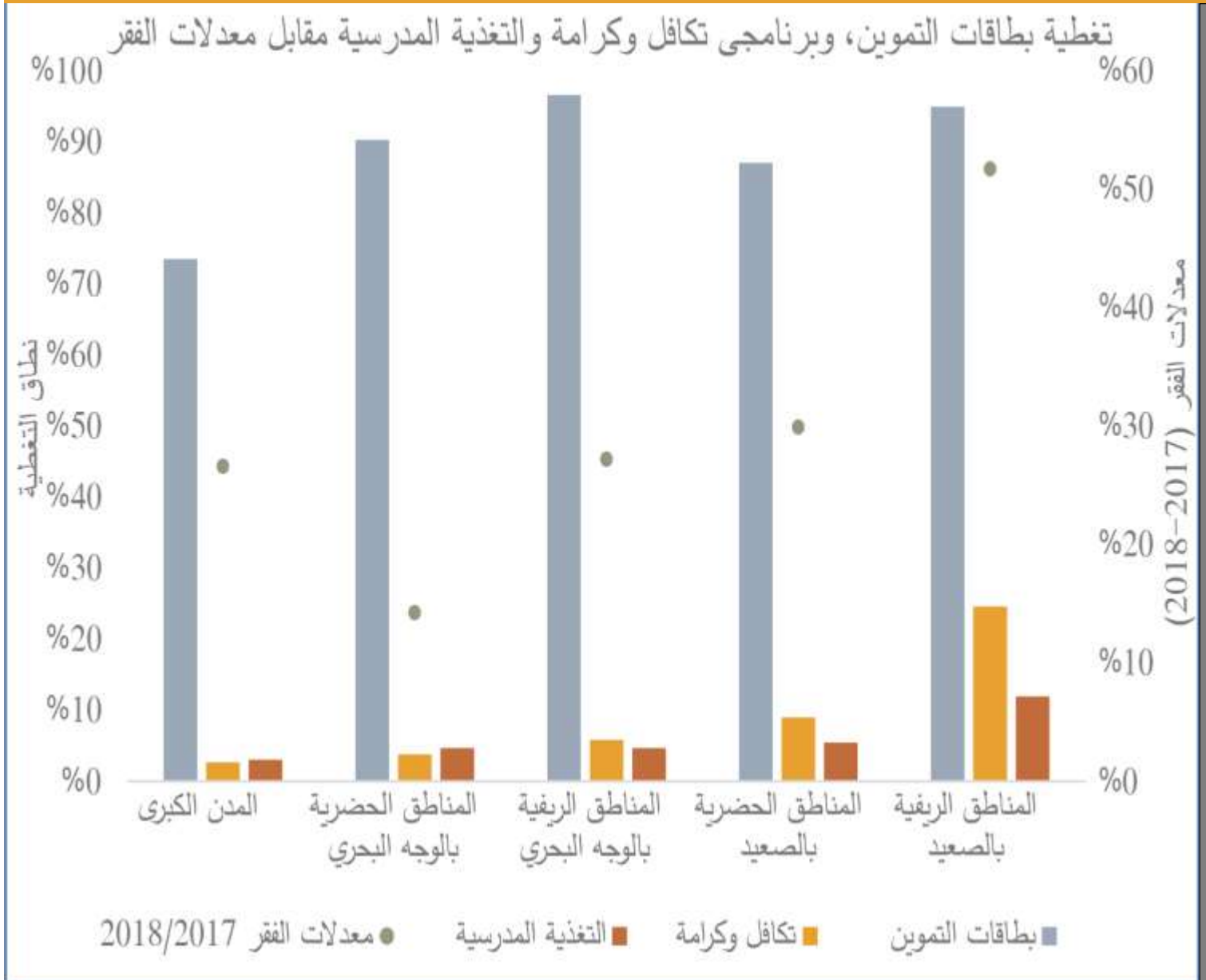

توزيع الإنفاق علي برامج الحماية الاجتماعية

الشرائح السكانية المستهدفة	نطاق التغطية (٢٠٢١)	موازنة السنة المالية 2020 (% من الناتج المحلي الإجمالي)	برنامج المساعدات الاجتماعية
السكان بوجه عام	٦٩,٧ ملايين نسمة (الخبز) ٦٣,٥ ملايين نسمة (بطاقات التموين)	%١,٤	دعم السلع الغذائية
الأسر المعيشية الفقيرة التي تضم أطفالاً أو مسنين أو ذوي احتياجات خاصة أو أيتامًا.	3.20 مليون أسرة معيشية	%٠,٢	تكافل وكرامة
كبار السن والفئات الأولى بالرعاية (الأيتام والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة) غير المغطين ببرامج التأمينات الاجتماعية.	430 ألف أسرة معيشية	%٠,١	معاش الضمان
المراجعة الدورية بانتظام لأصحاب الدخول من ٢٥٠٠ جنيه - ٥٧٠٠ جنيه شهريا؛ الشريحة العمرية ١٨ - ٥٠ سنة.	٣١٣ ألف أسرة معيشية	%٠,٤	برنامج الإسكان الاجتماعي
الأطفال في الشريحة العمرية ٤-١٢ سنة الملتحقون بالمدارس العامة/الحكومية أو المدارس المجتمعية	١٢ مليون طفل	%٠,٠٢	التغذية المدرسية
المستفيدون من برنامج تكافل وكرامة	٥٠ ألف أسرة معيشية	%٠,٠١>	برنامج فرصة
كبار السن	١٠,٥ مليون صاحب معاش ومستحق	%٠,٩	نظام المعاشات

يبلغ الإنفاق العام على قطاع الصحة في موازنة 2021/22 نحو 275.6 مليار جنيه، تبلغ نسبة المدفوعات الصحية المباشرة التي يتحملها الفرد أكثر من 60%.

المصدر: وزارة المالية

تدخلات الحماية الاجتماعية خلال جائحة كورونا

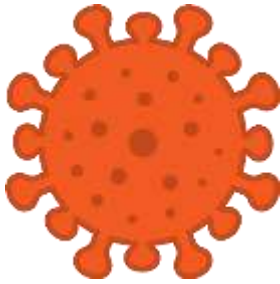

أظهرت جائحة كورونا في جميع أنحاء العالم القصور في مظلة الحماية الاجتماعية والتي يمكن أن تؤدي إلى وقوع نسب كبيرة من السكان في الفقر.

في إطار التصدي لجائحة كورونا، خصصت الحكومة المصرية نحو ١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي.

- تم توسعة نطاق التحويلات النقدية من برنامج تكافل وكرامة بشمول ٤١١ ألف أسرة معيشية ليصل عدد الاسر المستفيدة 3.8 أسرة.
- بلغت إجمالي المساعدات الغذائية والعينية والنقدية خلال جائحة كورونا[١,٦]، والموجهة من كل من وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية إجمالي 2,4 مليار جنيه مصري.
- حصل ١,٦ مليون عامل من العمالة غير المتنظمة على تحويلات نقدية إضافية بقيمة ٥٠٠ جنيه لمدة ٦ أشهر.
- إلى جانب برامج شبكات المساعدات الاجتماعية، قامت الدولة بمنح زيادات استثنائية في الأجور والمعاشات (بنسبة ١٤% بدء من السنة المالية المقبلة)، ومراجعة حد الإعفاء الضريبي، وزيادة الحد الأدنى للأجور.

فجوات التغطية بمظلة الحماية الاجتماعية على المستوى الأفقي والرأسي

فجوة عُمرية: عدم تغطية فئات العمالة غير المنتظمة في الفئة العمرية من 60-65 عامًا بأي من برامج تعويض انقطاع الدخل، حيث تتصف هذه الفئة من العمالة بارتفاع المخاطر الصحية، وقصر عمرها الإنتاجي والذي يتراوح بين 15-20 سنة.

فجوة نوعية: ضعف مشاركة المرأة في نظام التأمينات الاجتماعية والتي تصل إلى 35% مقابل اشتراك الذكور بنسبة 65% من إجمالي المشتركين، ويرجع ذلك إلى التمييز ضد عمل المرأة في سوق العمل، أو إلى رغبتها في العمل من المنزل أو تفضيلها الاستثمار في تربية ورعاية الأبناء.

فجوة خدمات: عدم شمول المرأة بفئات العمالة غير المنتظمة بتأمين مزايا الأمومة مما يُعرض صحتها وصحة أطفالها للخطر نتيجة نزول العاملة إلى العمل فور عملية الوضع لتوفير احتياجاتها الأساسية اليومية، خاصة إذا لم يكن يوجد حضانات في مواقع العمل أو قريبة منه.

فجوة تأمينية: اختلاف تغطية المخاطر التأمينية بين فئات العمالة غير المنتظمة مثل، تغطية عمال المخابز وعمال المقاولات ضد خطر المرض، بينما فئات العمالة الأخرى مثل عمال النقل البري وعمال الصيد، خدم المنازل وجامعي القمامة غير مشمولين بتأمين المرض أو إصابات العمل.

فجوة التغطية بالدعم النقدي: ارتفاع فجوة التغطية ببرامج شبكات الأمان الاجتماعي (ضمان اجتماعي أو تكافل وكرامة) لأسباب مختلفة منها وجود تراخيص أو تأمينات صيد أو قيادة أو غيرها، إثبات وجود عمل منتظم معظم الوقت، وجود بعض أسر العمالة غير المنتظمة فوق خط الفقر، تغطية فقط 25% لكبار السن في الفئة العمرية 65 عامًا فما فوق.

فجوة الوعي: افتقار الوعي لدى المجتمع، وعلى الأخص لدى فئة العمالة غير المنتظمة، ببرامج الحماية الاجتماعية والمزايا المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية.

فجوات التغطية بمظلة الحماية الاجتماعية

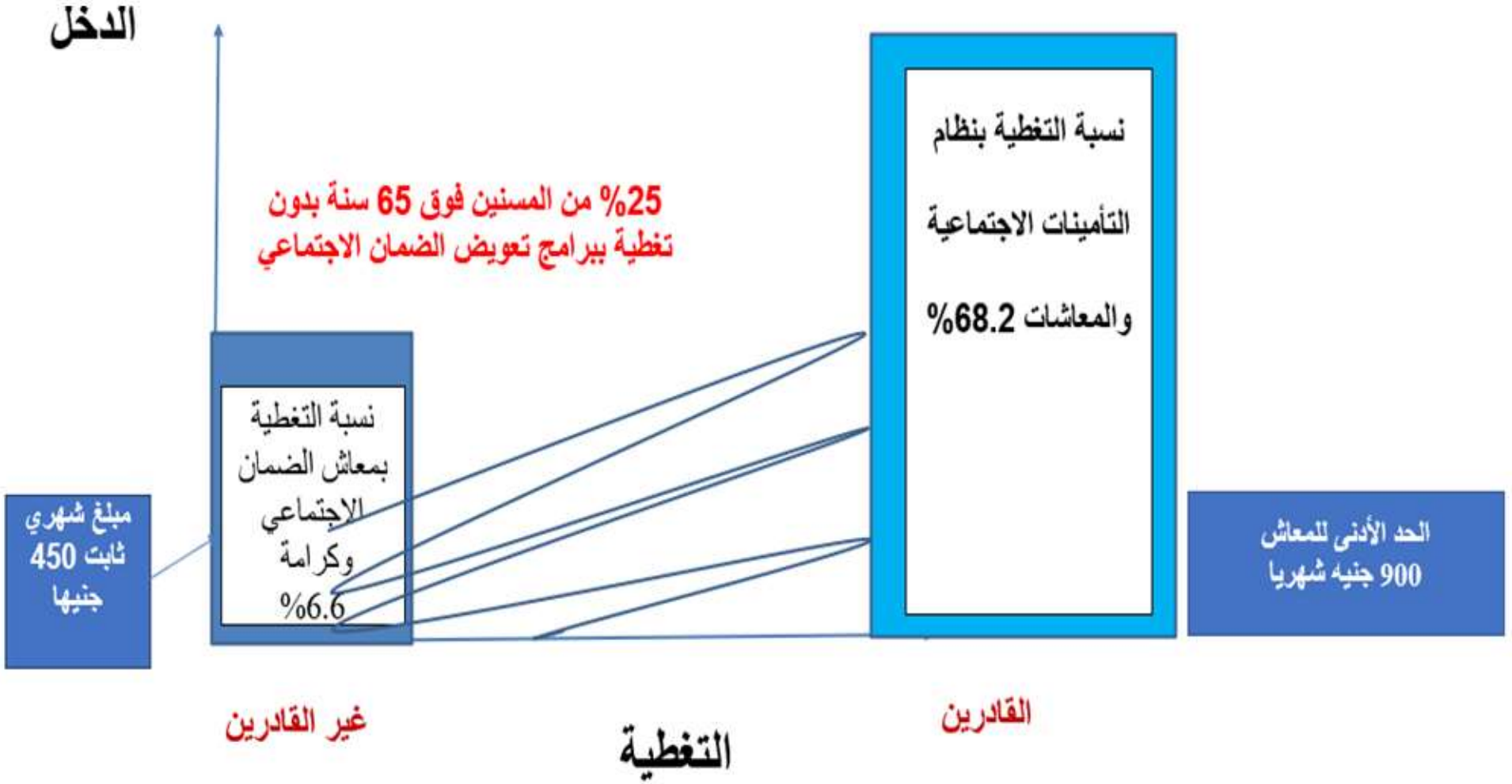

أولويات عمل الوزارة لتوسعة شمول برامج الحماية الاجتماعية

1. صياغة استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تتماشي مع رؤية وأهداف التنمية المستدامة وتحقق التغطية الشاملة وتحسين جودة الحياة.
2. إجراء بعض الإصلاحات التشريعية على منظومة الحماية الاجتماعية في مصر من خلال:-
   - إصدار قانون الضمان الموحد الجديد وإنشاء صندوق تكافل وكرامة.
   - إصدار تشريع موحد ينظم كافة أوجه الحماية والرعاية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.
3. وضع آليات لرصد ومتابعة وتقييم أداء برامج الحماية الاجتماعية وكفاءتها وفعاليتها مقابل الأهداف الموضوعة.
4. مراجعة أو دمج برامج الحماية الاجتماعية التي تركز على البرامج ذات معايير الاستحقاق المشتركة، من خلال الاستفادة من الأنظمة المشتركة لتقديم المزايا، وبالتالي خفض التكاليف الإدارية المرتبطة بها.
5. توحيد وتقديم جميع مدفوعات الدعم والمساعدات الاجتماعية بما يحقق الشمول المالي (كروت الدفع الوطنية، الهاتف المحمول...) مما ييسر سبل الوصول إلى نظام الحماية الاجتماعية وزيادة ترابطها.
6. ربط نظام المعلومات الخاص ببرامج الدعم النقدي بالسجل الوطني الموحد مما يؤدي إلى تحسين القدرة على رصد ومتابعة إجمالي ما تحصل عليه الأسر المعيشية تحت مظلة المساعدات الاجتماعية.
7. وضع الخطط والبرامج لتوعية جميع فئات المجتمع ببرامج الحماية الاجتماعية وتغيير الثقافة المجتمعية بما يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
8. تعزيز التنسيق والجهود داخل قطاع الحماية الاجتماعية، مما يضمن تكامل سياسات الحماية واتساقها مع استراتيجية التنمية الوطنية الأوسع نطاقًا (رؤية 2030).

شكرًا جزيلًا